الحدود العرقية والإثنية في سياسات الهجرة: آليات التشكيل وإعادة الإنتاج

د. يوسف حاسين
دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الأول، وجدة
المغرب

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل آليات تشكيل وإعادة إنتاج الحدود العرقية والإثنية عبر سياسات الهجرة ببلدان الاستقبال. وهي تنطلق من إطار نظري لا ينظر إلى الانتماءات العرقية والإثنية بوصفها محددات جامدة، بل بناءات اجتماعية، تخضع للتشكيل وإعادة الإنتاج باستمرار. وتكشف الورقة، بالاعتماد على الأدبيات التي تناولت سياسات الهجرة والاندماج في أوروبا، عن ثلاث آليات متداخلة، تعمل من خلالها سياسات الهجرة والاندماج على تشكيل وإعادة إنتاج الحدود العرقية والإثنية: آلية تشريع الحدود وصياغة القوانين، التي تضع أسس الحدود الإثنية والعرقية، وآلية إدارة الحدود، التي تسهر على تحويل النصوص التشريعية إلى ممارسات اجتماعية، ثم آلية إعادة الإنتاج الاجتماعي، حيث يعاد إنتاج الحدود من قبل الأفراد عبر استراتيجيات التفاوض والمناورة في مواجهة ما تفرضه سياسات وقوانين الهجرة من شروط للاندماج أو الاستبعاد. وتنتهي الورقة إلى أن الحدود العرقية والإثنية في سياق الهجرة الدولية المعاصرة، باتت أكثر خضوعا للسلطة المركزية التي ترسم خطوطها العريضة عبر سياسات الهجرة والاندماج التي، وإن بدت في ظاهرها كونية ومحايدة، إلاّ أنها تعمل كأداة لتشكيل ومراقبة هذه الحدود والمساهمة في إعادة إنتاجها.

Abstract:

This paper examines the mechanisms through which racial and ethnic boundaries are formed and reproduced via immigration policies in receiving countries. Drawing on a theoretical framework that treats racial and ethnic affiliations not as fixed determinants but as social constructs subject to ongoing formation and reproduction, the paper draws on scholarship addressing immigration and integration policies in Europe to identify three interconnected mechanisms through which these policies shape and reproduce racial and ethnic boundaries: the legislative mechanism, which establishes and codifies the foundations of ethnic and racial boundary-making; the administrative mechanism, which translates legislative texts into institutionalized social practices; and the social reproduction mechanism, through which boundaries are reproduced by individuals via strategies of negotiation and maneuvering in response to the conditions of integration or exclusion imposed by immigration laws and policies. The paper concludes that racial and ethnic boundaries in the context of contemporary international migration are increasingly subject to centralized state power, which delineates their broad contours through immigration and integration policies that, while ostensibly universal and neutral in appearance, function as instruments for shaping, monitoring, and perpetuating these boundaries.

مقدمة:

شهدت سياسات الهجرة خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية، بفعل صعود اليمين المتطرف في العديد من بلدان الاستقبال، فبعد أن أرست العديد من الدول الأوروبية على مدى عقود، نظاما يحول دون وصول هذه الأحزاب إلى السلطة، عرف في بلجيكا بـ "الذرع الصحي" وفي ألمانيا بـ"جدار الحماية" أصبح هذا النظام في الفترة الراهنة يمرّ بأزمة حادة بفعل تفككه المنهجي المتسارع والشعبية المتزايدة والنجاح الانتخابي للحركات الشعبوية والأحزاب القومية (Axelsen, 2024). ومنذ أن رصد كاس موده Cas Mudde الصعود المطّرد لأحزاب اليمين الشعبوي الراديكالي بوصفها الأسرع نموا في الفضاء الحزبي الأوروبي، بات ملف الهجرة العمودَ الفقري لبرامجها الانتخابية والرافعةَ الأيديولوجية الأكثر فاعليةً في تعبئة قواعدها (Mudde, 2007). غير أن الأخطر من الصعود الانتخابي السريع، هو مسار التطبيع الأيديولوجي الذي أعقبه؛ إذ لم تعد معارضة الهجرة سمةً مميّزة لأحزاب الهامش، بل غدت خطابا مدمجا في صلب المنظومة الحزبية السائدة. وهو ما ترتب عنه تناقض بين الخطاب الحقوقي الكوني القائم على مبدأ المساواة وعدم التمييز الذي تتبناه هذه الدول وبين السياسات المعتمدة. فقد نجحت الأحزاب اليمينية في إعادة توظيف قضية الهجرة من خلال تغيير العدسة التي ينظر من خلالها إليها؛ فبدلاً من اعتبارها التزاما إنسانيا أو حاجة اقتصادية، أصبحت تعرض من خلال زاوية نظر ضيقة تركز على الأمن القومي، والخوف على الهوية الثقافية لبلد الاستقبال. وقد أنتج هذا الخطاب الجديد حدودا رمزية تضع المهاجر في خانة "الآخر" المهدّد للهوية الوطنية (Abdelhady, 2025)، فلم تعد الدولة تقتصر على تنظيم حركة الأفراد عبر الحدود الجغرافية وتدبير شؤونهم وتنظيم وضعيتهم الإدارية والقانونية والاجتماعية، بل باتت تنتج حدودا رمزية واجتماعية عبر صياغة أنظمة تصنيف اجتماعية معقدة، تتمظهر بشكل واضح في سياسات الهجرة وقوانين الجنسية، التي تعيد من خلالها الدولة صياغة العلاقة بـ "الآخر" وترسيم الحدود بين "نحن" و"هم". ومن خلال مأسسة هذه التصنيفات (مثل فئات التعداد السكاني أو شروط المواطنة)، تساهم سياسات الدولة في تحويل "الحدود الرمزية" إلى "حدود اجتماعية" موضوعية تكرس التفاوت في الوصول إلى الموارد، وتحدد معالم الهوية الوطنية (Lamont & Molnár, 2002). بحيث أصبحت المواطنة في الدول الحديثة تقوم على ازدواجية متناقضة؛ فهي من جهة "شاملة داخليا" لأنها تفرض وضعا قانونيا واحدا ومتساويا لجميع أعضاء المجتمع، ومن جهة أخرى "إقصائية خارجيا" لأنها تعمل كأداة لإغلاق الحدود واستبعاد الأجانب (Joppke, 2010). بيد أنه لابد من الإشارة إلى أن هذه الحدود ليست ثابتة ومستقرة، بل هي نتاج عمليات مستمرة من التصنيف والتفاوض وإعادة الإنتاج بواسطة المؤسسات والتشريعات والخطابات السائدة، كما أن المهاجر ليس مجرد فئة إحصائية، بل هو فاعل يتفاوض على هذه الحدود، ويحاول بدوره إعادة ترسيمها عبر استراتيجيات متنوعة (Wimmer, 2008a).

تمثل سياسات الهجرة إذن، مجالا خصبا لرصد الكيفية التي تدار بها حدود الانتماء ويعاد إنتاجها في المجتمعات المعاصرة، فعن طريقها يتم وضع الحدود بين "الأنا" و"الأخر"، وبين الآخر "القابل للانتماء"، أي ذاك الذي يسمح له بأن يصير جزءا من مجتمع الاستقبال، و"الآخر" المحكوم عليه أن يظل أجنبيا ودخيلا. في هذا السياق، تبحث هذه الورقة كيفية تشكيل الحدود العرقية والإثنية وإعادة إنتاجها بواسطة سياسات الهجرة ببلدان الاستقبال. وهي تسعى إلى المساهمة في الكشف عن آليات عمل الأطر التشريعية والإدارية بوصفها أدوات لتصنيف الأفراد ووضع حدود الانتماء العرقي والإثني، وعن الاستراتيجيات التي يعتمدها المهاجرون في التفاعل مع هذه الحدود، سواء بالمقاومة، أو بالتفاوض وإعادة البناء. وتعتمد الورقة إطارا نظريا، يتشكل من ثلاث مقاربات؛ حيث تستعير من بارث وويمر (Barth, 1969; Wimmer, 2008b) مفاهيم البناء والتفاوض وإعادة البناء المتعلقة بالحدود الإثنية؛ وتستلهم من أومي ووينانت (Omi & Winant, 2014) تصور العرق بوصفه بنية سياسية متحوّلة تعيد الدولة إنتاجها عبر مشاريعها الرامية إلى تنظيم المجتمع ورسم حدود الانتماء، وتستمد من ألبا وني (Alba & Nee, 2009) أدوات التتبع الزمني لمسارات تحوّل هذه الحدود أو ترسّخها. ومبرر الجمع بين هذه المقاربات هو محاولة تجاوز قصور كل مقاربة على حدة نحو بناء إطار نظري لفهم وتفسير آليات تشكيل وإعادة إنتاج الحدود العرقية والإثنية.

أولا: الحدود العرقية والإثنية في العلوم الاجتماعية

1- في التمييز بين العرقي والإثني

لمفهوم "العرق" تاريخ طويل ومتقلب في أدبيات العلوم الاجتماعية، غير أنه "يمكن إرجاع جذوره الحديثة إلى القرن الثامن عشر" (Ratcliffe, 2014, p 6). ومع أن الأفراد قبل هذه الفترة كانوا يميّزون فيما بينهم بطرق عديدة، إلاّ أن هذه الفروق كانت تميل إلى الاعتماد على الاختلافات القبلية أو العشائرية أو القومية التي تنبع من مكان الإقامة الجغرافي أو أنظمة المعتقدات المشتركة بدلا من الخصائص الجينية الفطرية. ومع تطور الفكر التنويري، جاء الرأي القائل بأنه من الممكن تصنيف سكان العالم إلى عدد من الأصناف البيولوجية المتميزة. ثم افترض كوفييه في عام 1805، وجود ثلاثة أعراق: "الأبيض"، و"الأصفر"، و"الأسود". وقد كان ينظر إلى هذه الأعراق على أنها مرتّبة بشكل هرمي، كما كان التمييز بين الجماعات، يتم على أساس النمط الظاهري (Phenotype). والأكثر من ذلك، كان الاختلاف في المظهر مرتبطا بشكل جوهري بامتلاك قدرات طبيعية معينة. وبشكل عام يستخدم المفهوم لتصنيف الأشخاص الذين يشتركون في خصائص بيولوجية مرئية، بحيث يعتبرون أنفسهم أو يعتبرهم الآخرون، على هذا الأساس، جماعة واحدة. ويختلف البناء الاجتماعي للعرق حسب الثقافة والتاريخ. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، كانت تطبق منذ فترة طويلة تصنيفا عرقيا صارماً "أبيض" و"غير أبيض" (Parrillo, 2016).

بالرغم من أن تصنيف الأفراد إلى أعراق معينة قد يبدو سهلا للوهلة الأولى، نظرا لاستناده إلى الاختلافات البيولوجية الظاهرة بين الأفراد (لون البشرة، بنية الجسم، ملمس الشعر، ملامح الوجه....) إلاّ أن التحوّلات التي شهدتها المجتمعات الإنسانية، أصبحت تطرح تحديات جديدة أمام صلاحية المفهوم وشرعيته الوصفية والتحليلية. خصوصا تلك المرتبطة بالآثار المترتبة عن الغزو والاستعمار، والقرون الطويلة من الهجرة، وما يرافقها من زواج مختلط وتكيّف جسدي مع الظروف المناخية والطبيعية. فقد جادل تسنغ، بالاستناد إلى الدراسة الكلاسيكية التي أجراها فريدريك بارث حول "الجماعات الإثنية والحدود"، بأن الهوية العرقية "حوارية"، بمعنى أنه يتم إنشاؤها، والحفاظ عليها، وإعادة تأكيدها، وحتى رفضها، من خلال التفاعل بين الأفراد والجماعات.(Brettell & Sargent, 2006). فالعرق، بخلاف الاعتقاد السائد، على حدّ تعبير ستورت هول "ليس مقولة بيولوجية أو جينية ذات شرعية علمية"(هول، 2008، ص 159). فهو مقولة خطابية تنظم التمثلات والممارسات الاجتماعية التي تستخدم مجموعة من الاختلافات الفضفاضة وغير المحدّدة على الأغلب والمتعلقة بالخصائص الفيزيائية مثل لون البشرة، نوع الشعر، معالم فيزيائية أو جسدية، إلخ بوصفها معالم للتمييز الاجتماعي بين جماعة وأخرى.

أما مفهوم الإثنية فيدل على الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم، أو يعتبرهم الآخرون مشتركين في بعض السمات والخصائص التي تميزهم عن الجماعات الأخرى في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص. وقد تمت صياغة مصطلح الإثنية تمييزا له عن مفهوم العرق، لأنه على الرغم من احتمال تحديد هوية الجماعة الإثنية (Ethnic Group) على أساس السّمات والخصائص العرقية، فإن أعضاء هذه الجماعة الإثنية يشتركون فضلا عن ذلك في بعض الخصائص الثقافية الأخرى كالدين، والمهنة، واللغة، أو حتى الممارسة السياسية (Marshall & Barthel-Bouchier, 1994).

وعليه، فإن مفهوم العرق يرتبط بالخصائص الجسدية المرئية، أمّا الإثنية فتتجاوز التشابه العرقي لتشمل السمات الثقافية المشتركة و/أو الأصل القومي. فقد يكون الأفراد من نفس العرق، لكنهم مختلفون في اللغة والممارسات الثقافية، مثل الأفارقة والهايتيين والجامايكيين. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الناس من أعراق مختلفة ولكنهم أعضاء في نفس الجماعة الإثنية. غير أن تعقيدات الجماعة الاجتماعية حسب العرق لا تتوقف عند هذا الحدّ. فقد يكون الأشخاص أعضاءً في نفس الجماعة العرقية والجماعة الإثنية، مثل البلجيكيين، ولكنهم يتحدثون لغات مختلفة (الهولندية أو الفرنسية أو الألمانية). وبالتالي فهم أيضا أعضاء في جماعات إثنية فرعية مختلفة. علاوة على ذلك، إذا أضفنا عنصر الطبقة الاجتماعية، فسنجد المزيد من الاختلافات داخل هذه الجماعات الإثنية الفرعية الثقافية (Parrillo, 2016). وبالتالي فإن الفرق

الجوهري في التمييز المفترض بين الحدود العرقية والحدود الإثنية، يكمن في أن الأولى تقوم على أساس الاختلافات البيولوجية بين الأفراد، في حين أن الثانية تنبني على الاختلافات الثقافية.

2- المقاربات النظرية لمسألة الحدود العرقية والإثنية

لا يرتبط الاهتمام بمسألة الحدود الإثنية والعرقية في العلوم الاجتماعية باللحظة الراهنة، بل تمتد جذوره إلى التقليد الفيبيري الذي وضع منذ مطلع القرن العشرين أسس التصور البنائي للإثنية بوصفها انتماء قائما على "الإيمان الذاتي بالأصل المشترك" لا على معطيات بيولوجية جاهزة (Weber, 1978). بيد أن زيادة الاهتمام بهذه المسألة يرتبط بخمسينات القرن الماضي مع الجدل الكلاسيكي بين مقاربة إدوارد شيلز الجوهرانية (Shils, 1957) التي تنظر إلى الانتماء الإثني بوصفه رابطا سابقا على الاجتماع، ومقاربة كليفورد غيرتز الظرفية و"السياقية" (Geertz, 1963)، التي تربطه بالسياقات الوظيفية والسياسية.

وقد تطور الاهتمام بدراسة القضايا المتعلقة بالانتماء العرقي والإثني، فيما بعد ليصبح أكثر تركيزا عل مسألة الحدود، خاصة مع العمل الذي أشرف عليه فردريك بارث "الجماعات الإثنية والحدود: التنظيم الاجتماعي للاختلافات الثقافية" (Barth, 1969) والذي قدم منظورا جديدا يركز على الحدود الإثنية التي تحدد الجماعة، بدلا من التركيز التقليدي على "المحتوى الثقافي" (مثل اللغة أو اللباس) الذي تحتويه هذه الحدود. فبات ينظر إلى الجماعات الإثنية بأنها جماعات تتحدد بكيفية تصنيف الأفراد لأنفسهم، وكيفية تصنيف الآخرين لهم في سياق التفاعل الاجتماعي. حيث جادل بارث بأن التركيز يجب أن ينتقل من الثقافة إلى الحدود الاجتماعية، لأنها هي التي تنظم الحياة الاجتماعية وتحدّد "العضو داخل الجماعة" و "الغريب عنها"، وهي التي تظل قائمة حتى عندما تتغير السمات الثقافية للأعضاء؛ فالتمايزات الإثنية تظل قائمة رغم وجود تفاعل واتصال دائم بين الجماعات، ورغم انتقال الأفراد من جماعة إلى أخرى. ذلك أن أفراد المجموعة، حسب بارث، لا يمكن إدراكهم على أنهم محددون بشكل نهائي من خلال انتمائهم العرقي-الثقافي، لأنهم هم الفاعلون الذين ينسبون الدلالة إلى هذا الانتماء تبعا للحالة العلائقية التي يجدون أنفسهم فيها (عماد، 2017، ص 137).

كما وسّع ويمر هذا الإطار لاحقا نحو نموذج تحليلي متعدد المستويات؛ يُبيّن فيه كيف تتشكل الحدود الإثنية وتتفكّك ويعاد بناؤها عبر تفاعل ثلاثة عوامل: الحوافز المؤسسية، وتوزيع القوة بين الفاعلين، ومدى امتداد الشبكات الاجتماعية السابقة، مقدِما تصنيفا جديدا لخمس استراتيجيات أساسية يعتمدها الفاعلون لتغيير الحدود الإثنية، سواء بتوسيع نطاق الفئة الإثنية أو تضييقه، أو بالطعن في التراتبية القائمة بين الفئات، أو بتغيير موقع الفرد داخل المنظومة الحدودية، أو بتعزيز أشكال انتماء أخرى غير إثنية (Wimmer, 2008a, 2013). وبالموازاة، صاغ مايكل أومي وهوارد وينانت (Omi & Winant, 2014) نظرية التشكّل العرقي، من خلال طرحهما لفكرة أن العرق ليس بيولوجيا وثابتا، وإنما بناء اجتماعي غير مستقر، يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار، ومحاولة كشفهما عن العمليات التاريخية والاجتماعية التي يتم من خلالها إنشاء الهويات العرقية واستمرارها، وتحويلها، وتفكيكها. هذه العملية التي تعمل من خلال تفاعل "المشاريع العرقية" التي تربط بين تمثيل المعاني العرقية وبين الطريقة التي يتم بها تنظيم الموارد والمؤسسات اجتماعيا. كما تعتمد على عملية "العرقنة Racialisation"، أي إضفاء معاني عرقية على علاقات أو مجموعات لم تكن مصنفة سابقا، وتشدّد النظرية على أن العرق مفهوم غير مستقر، بل مرن، يخضع باستمرار للصراع وإعادة التفسير، حيث تلعب الدولة دورا مركزيا، عبر سلطتها، في التصنيف العرقي وتحديد الهوية، وهو مبدأ تنظيمي أساسي يحدد بعمق بنية السياسة والاقتصاد والثقافة داخل المجتمع.

أما ريتشارد ألبا وفيكتور ني، فقد ذهبا أبعد من ذلك، حينما اعتبرا أن "الاستيعاب" "شكل من أشكال التغيير الإثني Ethnic Change" وعرفاه بأنه "تراجع في التمايز الإثني وما يترتب عليه من اختلافات ثقافية واجتماعية" (Alba & Nee, 2009, p 11). ويعني هذا التحول أن الأصول الإثنية للفرد تتوقف تدريجيا عن كونها العامل الحاسم في تحديد الفرص والموارد، مثل السكن والعمل، وهو ما يمثل تحولا في الأهمية الاجتماعية للهوية العرقية. وذلك عبر ما أسمياه بعمليات "إزاحة الحدود Boundary Shifting" بوصفها عمليات تحوّل عميقة في كيفية تعريف الجماعات عرقيا، ويقدمان أمثلة عن مجموعات كانت تعتبر في السابق "بين بين" في أمريكا من الناحية الإثنية،

مثل الإيطاليين واليهود المنحدرين من شرق أوروبا، لكنها خضعت لعملية تحول اجتماعي أصبحت من خلالها تعرف بأنها "بيضاء" تماما. وأيضا من خلال "طمس الحدود Boundary Blurring حيث يرى المؤلفان أن المسافات الاجتماعية والجسدية بين المجموعات تتقلص عبر المصاهرة والاندماج السكني، مما يؤدي إلى "طمس" الحدود الإثنية وجعل الأصول أقل وضوحا في التفاعلات اليومية. بالإضافة إلى التحولات التي تطرأ على إدراك الأفراد للاختلافات العرقية، فالطريقة التي ينظرون بها للاختلافات الجسدية (مثل لون البشرة أو ملامح الوجه) ليست ثابتة، بل تتغير بمرور الزمن، تبعا لدرجة اندماجهم في المجتمع. فالملامح الجسدية التي كانت تعتبر في السابق علامات على "الغربة" أو "الدونية" (مثل أنف اليهودي) أصبحت مع الوقت جزءا من "المظهر العرقي" المقبول والعادي. وهو ما يعني أن المجتمع يوسّع تعريفه لما هو "طبيعي" أو "جميل" ليشمل ملامح "الغرباء"/المهاجرين. وحينما يتقن هؤلاء "الغرباء"/المهاجرين، الأنماط الثقافية لمجتمع الاستقبال، مثل إتقان اللغة وأنماط السلوك العامة الخاصة بهذا المجتمع، يبدأ هذا الأخير في رؤية اختلافاتهم الجسدية كـ "خصائص فردية" بدلا من رؤيتها كعلامات على الانتماء لمجموعة غريبة. فالأيرلنديين والإيطاليين واليهود؛ الذين كانوا يعتبرون من قِبل الأمريكيين في البداية "أعراقاً مختلفة" وغير بيضاء تماما، أدى نجاحهم واندماجهم، إلى تحول في إدراك المجتمع لهم، فأصبح يُنظر إليهم الآن كجزء من الأغلبية "البيضاء". كما يؤدي الزواج بين الأعراق إلى ظهور أجيال بملامح مختلطة، مما يساهم في "طمس الحدود" الجسدية الواضحة ويجعل العرق يبدو كـ "طيف" متدرج وليس كفئات جامدة ومغلقة. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الحدود ليست دائما قابلة للطمس، فإذا كانت علامات الحدود بارزة من الناحية البنيوية، مثل السمات المظهريّة في الولايات المتحدة (خاصة لون البشرة الأسود) أو الدين (الإسلام) في أوروبا، فإن ممارسات التمييز قد تزداد حدّة، لتظل بذلك الحدود بارزة، فيصبح تغيير الحدود بهذا المعنى تعبيرا عن تحوّل إما في اتجاه الدمج أو في اتجاه الاستبعاد.

تكشف المقاربات النظرية المستعرضة آنفا، رغم تباين منطلقاتها وأدواتها المفاهيمية، عن أن الحدود الإثنية والعرقية ليست معطيات طبيعية جاهزة وثابتة، وإنما نتاج عمليات اجتماعية وسياسية، تتشكل ويعاد تشكيلها باستمرار من قبل المؤسسات والتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد. كما تتفق على مركزية الدولة في عملية وضع أسس هذه الحدود، فبارث وويمر يبيّنان أن المنظومة القانونية والإدارية التي تضعها الدولة تشكّل البنية الأساسية المحددة للحدود المهمة وغير المهمة. وأومي ووينانت يقدّمان الدولة بوصفها الفاعل الأكثر قدرة على إضفاء الشرعية على التصنيفات العرقية وتثبيتها عبر "المشاريع العرقية" التي تترجم الخطاب الأيديولوجي إلى سياسات وإجراءات ملزمة. أما ألبا وني، فيضيفان أن تأثير هذه السياسات الحدودية لا يتوقف عند الجيل الأول من المهاجرين، بل يمتد عبر الزمن ليُشكّل مسارات التحوّل أو الترسيخ لدى الأجيال اللاحقة. وبالنظر إلى أن سياسات الهجرة تمثل إحدى الأدوات الأساسية التي تعمل بواسطتها الدولة على تشكيل هذه الحدود، فإن فهم مسألة الحدود في هذا السياق، يقتضي التركيز على آليات تشكيل وإعادة إنتاج الحدود بواسطة سياسات الهجرة.

ثانيا: سياسات الهجرة وتشكيل وإعادة إنتاج الحدود العرقية والإثنية

1- الوظائف غير الظاهرة لسياسات الهجرة والاندماج

تقدَّم سياسات الهجرة في الخطاب الرسمي لبلدان الاستقبال عادة بوصفها أدوات تقنية-إدارية تستهدف تنظيم تدفقات المهاجرين والاحتياجات الأمنية والاقتصادية، غير أن هذا الخطاب يخفي وظائف أخرى غير مصرح بها؛ فكل قرار يتعلق بمن يسمح له بالدخول، ومن يحق له الإقامة، ومن يمنح حق الجنسية، هو في جوهره عملية فرز وتصنيف للأفراد وفق معايير تحمل بعدا عرقيا وإثنيا ضمنيا. وقد كشف دافيد فيتزجيرالد وكوك مارتن (FitzGerald & Cook-Martín, 2014) في دراستهما المقارنة التي غطت اثنتين وعشرين دولة عبر قرنين من الزمن، عن مفارقة بالغة الدلالة: فقد كانت الأنظمة الديمقراطية أول من اعتمد الانتقاء العرقي للمهاجرين، بينما كانت الأنظمة 'غير الديمقراطية' هي السباقة إلى إلغائه. فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة رائدة عالميا في وضع قوانين جنسية عنصرية عام 1790، وقوانين هجرة تمييزية عام 1803، مبررة ذلك بضرورة حماية المؤسسات الديمقراطية من مجموعات اعتبرتها "مهددة" مثل الصينيين. في المقابل، نجد أن دولا لاتينية أقل ديمقراطية حينها، مثل الأوروغواي وتشيلي (1936)، وكوبا (1942)، ألغت التمييز العرقي في قوانينها قبل عقود من قيام الولايات المتحدة بذلك، (في عام 1965) أو كندا في الستينيات من القرن الماضي.

لا تكتسب سياسات الهجرة طابعها الحدودي فقط حين تتضمن نصوصا صريحة في التمييز العرقي، بل تنتج الحدود، أيضا، حينما تبدو في ظاهرها محايدة وكونية؛ إذ تفرز هذه السياسات في ممارستها الإدارية الفعلية فئات غير متكافئة من المهاجرين وفق منطق تصنيفي يعيد إنتاج التراتب العرقي والإثني السائد. فقد وصف أومي ووينانت (Omi & Winant, 2014) هذه الآلية بمفهوم "المشروع العرقي"، إذ اعتبرا أن كل سياسة تنظّم توزيع الموارد والمكانة وفق أبعاد عرقية، سواء صرّحت بذلك أم أضمرته، تسهم في إعادة إنتاج منظومة التشكّل العرقي. تتجلى هذه الآلية بصورة لافتة، في التحولات التي شهدتها سياسات الهجرة الأوروبية خلال العقود الأخيرة؛ حيث رصد ستيفن كاستلز (Castles, 2004) أن السياسات المعلنة كثيرا ما تنطوي على وظائف خفية، تتجاوز الوظائف المصرَّح بها، للموازنة بين الخطاب السياسي المعلن والحاجة الاقتصادية الفعلية لليد العاملة. فبدلا من المنع المطلق، تلجأ بعض الدول إلى إعادة تصنيف المهاجرين ضمن مستويات متفاوتة من الحقوق والانتماء عبر ما يسمى "الأبواب الجانبية Side Doors"؛ ففي اليابان على سبيل المثال؛ حيث تُحظر هجرة الأفراد "غير الماهرين" رسميا، يتم استقدامهم المهاجرين غير المهرة تحت مسميات مثل "متدربين" أو "طلاب لغة" أو " ذوي الأصول اليابانية" لإبقائهم في وضع قانوني مؤقت. وتؤدي هذه السياسات في النهاية إلى خلق "طبقة عاملة عابرة للحدود" مصنفة طبقيا وقانونيا، ليس فقط حسب المهارة والعرق، بل أيضا حسب الوضع القانوني وحقوق الإقامة، حيث تستخدم "جوازات السفر" ودرجات الإقامة كأداة لترسيخ التفاوت العالمي والحفاظ على نظام يسهل فيه الاستغلال الاقتصادي لفئات اجتماعية معينة. فعلى سبيل المثال؛ "تكشف المعطيات على تنامي مؤشرات الهجرة السرية بتشجيع السلطات الفرنسية، وكذا من الرأسمال الفرنسي الذي نظر إلى هذا الشكل من الهجرة ضرورة لتحريك آلة الإنتاج"(أعسو، 2017، ص 108).

وتعمّق بوسنياك (Bosniak, 2006) هذا التحليل حينما تبيّن أن تنظيم الحدود الوطنية لا يقتصر على الخط الجغرافي الفاصل بين الدول، بل يمتد إلى عمق الفضاء الاجتماعي الداخلي للدولة؛ فحالة "الأجنبي المقيم" تكشف زيف الاعتقاد الشائع بأن الحدود تنتهي عند الخط الجغرافي للدولة؛ إذ تؤكد أن الحدود "تنتقل إلى الداخل" لتلاحق الأجنبي داخل النسيج الاجتماعي والقانوني، مما يخلق وضعا هجينا يعرف بـ "مواطنة غير المواطنين"، مما يجعل المواطنة أداة للتحرر والإقصاء في آن واحد.

تتمظهر هذه الآلية التصنيفية بصور متباينة بحسب النموذج الأيديولوجي لكل دولة؛ فقد أوضح كرستيان جوبكي (Joppke, 2007) أن النماذج الوطنية التقليدية لإدماج المهاجرين قد تلاشت لصالح سياسة أوروبية متقاربة تعتمد على ركيزتين هما: الاندماج المدني ومكافحة التمييز. حيث تهدف الأولى إلى تحميل المهاجر مسؤولية الإندماج، عبر شروط متعددة، منها إتقان اللغة والحصول على عقد عمل، فعلى سبيل المثال؛ ربطت هولندا تصاريح الإقامة باجتياز اختبارات إجبارية تستهدف مجموعات إثنية محددة. أما الثانية، فتنقل عبء التغيير إلى المجتمع عبر قوانين تحمي المهاجرين المستقرين من التهميش، كما في ألمانيا التي تبنت قوانين مكافحة التمييز بضغط أوروبي بعد عقود من معاملة المهاجرين كـ "عمال ضيوف". غير أن المفارقة تتمثل في أن هذه السياسات الليبرالية في واقع الأمر تعيد إنتاج الحدود الإثنية؛ فالاندماج المدني يمارس "استهدافا سلبيا" للمجموعات محددة (كالمسلمين مثلا) تحت شعار محاربة الانفصالية، بينما تضطر مكافحة التمييز الدولة لبناء "مجموعات إحصائية" رسمية لتتبع التفاوتات، وهو ما يمنح الهويات الإثنية حياة جديدة داخل سجلات الدولة.

يتضح إذن، أن سياسات الهجرة لا "تدير" الانتماء العرقي والإثني من الخارج بوصفها محايدة، بل باعتبارها أداة نشطة تعمل على تشكيل وتبرير الحدود العرقية والإثنية، وتسهم في تفكيكها وإعادة إنتاجها. فعبر آلياتها التشريعية والإدارية، تحوّل الدولة الفوارق الثقافية إلى تصنيفات اجتماعية صلبة وتضفي عليها الشرعية القانونية. وبالتالي من الصعب فهم ديناميات الاندماج والإقصاء في مجتمعات الاستقبال دون تحليل هذه الحدود بوصفها نتاج عمليات سياسية ومؤسساتية متراكمة، وليس مجرد انعكاسات لفوارق طبيعية أو ثقافية منفصلة عن الممارسة السياسية.

2- آليات تشكيل وإعادة إنتاج الحدود العرقية والإثنية

تعمل منظومة تشكيل وإعادة إنتاج الحدود العرقية والإثنية، التي تحتل فيها سياسات الهجرة مكانة محورية، عبر ثلاث آليات متداخلة: آلية تشريع الحدود وصياغة القوانين، التي تضع أسس حدود الانتماءات وتقنّنها، وآلية إدارة الحدود، التي تسهر على تحويل النصوص التشريعية

المشكّلة للحدود إلى ممارسات اجتماعية، ثم آلية إعادة الإنتاج الاجتماعي، من خلال استدماج المهاجرين لهذه الحدود والتفاوض عليها في الحياة اليومية، حيث تتشكل هذه الحدود وتتفكك ويعاد إنتاجها في تفاعل مستمر مع ما يبتكره المهاجرون من استراتيجيات للتفاوض والمناورة في مواجهة ما يفرضه بلد الاستقبال من شروط للاندماج أو الاستبعاد عبر سياسات وقوانين الهجرة.

أ- تشريع الحدود

تمثل قوانين الجنسية إحدى الأدوات الأساسية التي تنظَّم بواسطتها الحدود الإثنية في مجتمعات الاستقبال. فقد بيّن بروباكر (Brubaker, 1992) في دراسته المقارنة بين النموذجين الفرنسي والألماني أن قوانين الجنسية ليست ترتيبات قانونية محايدة، بل تجسيد مؤسساتي لتصورات متباينة عن الأمة والانتماء؛ إذ يرتكز النموذج الفرنسي على المبدأ الإقليمي، في حين كرّس النموذج الألماني لعقود طويلة مبدأ "الدم والنسب"، وهو ما يترتب عنه اختلاف ملموس في شروط العضوية المدنية والاندماج القانوني بالنسبة إلى فئات واسعة من المهاجرين. ومع أن هذا التمايز الكلاسيكي شهد منذ مطلع الألفية الثالثة بعض التراجع، حيث تخلّت الدول، مثل ألمانيا وسويسرا عن نزعتها المتشددة لصالح مبادئ مدنية إقليمية، وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي في إصلاح قانون الجنسية الألماني عام 2000، الذي تبنى "مبدأ الإقليم" (jus soli). وفي المقابل، استمرت فرنسا في تعزيز نموذجها الكوني الذي يشترط "الاستيعاب الثقافي" ويرفض الاعتراف بالحقوق الجماعية في المجال العام (Koopmans, 2005). إلاّ أن تشكيل الحدود ظل مستمرا في سياسات الاندماج المدني، التي شهدت انتشارا واسعا في أوروبا، خلال العقود الأخيرة. فقد كشفت دراسة غودمان ورايت (Goodman & Wright, 2015) أن سياسات "الاندماج المدني الإلزامي" التي تبنتها دول أوروبا الغربية تتجاوز هدفها المعلن المتمثل في تيسير عملية الاندماج نحو أداء وظيفة "رمزية وحدودية"؛ فبدلا من العمل على تحسين الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، والتي أظهرت الدراسة انعدام تأثير السياسات فيها، فإن شروط الاندماج المدني، من قبيل اختبارات اللغة، وامتلاك معرفة بتاريخ الدولة وثقافتها وقيمها ونظامها السياسي والالتزام بها، تعمل كآلية لحراسة الحدود، لتمكين الدولة من تنظيم الوصول إلى العضوية القانونية والسيطرة على أعداد المجنسين والمقيمين. بهدف طمأنة المواطنين الأصليين بأن المهاجرين لا يهددون هويتهم، وإظهار قدرة الحكومة على الرقابة والسيطرة على هوياتهم. وفي أعقاب أزمة اللجوء عام 2015، رصدت إفا دوديفسكا (Dodevska, 2024) تحول سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي نحو مزيد من التشديد في الشروط، لشرعنة تدابير "الاندماج المدني" القسرية التي تربط الاستفادة من الحقوق والخدمات بإثبات الاندماج الثقافي والالتزام بالقيم الوطنية.

يعمل هذا التصنيف التشريعي على فرز المهاجرين، وإعادة إنتاج صورة "المهاجر السيئ" وغير المرغوب فيه، مقابل "المهاجر الجيد" داخل النقاش العام، الأمر الذي يجعل التشريع جزءا من عملية أشمل لترتيب الاستحقاق والقبول؛ فالمهاجر "الجيد" هو "صاحب الكفاءة" أو العامل الذي يسدّ فجوات سوق العمل ضمن مسارات قانونية تخدم الرأسمالية الأوروبية، بينما يجرّم المهاجر "السيئ" بوصفه "غير قانوني" ويعامل كعنصر "قابل للاستهلاك أو للتخلص منه Disposable". هذا الفرز يعتمد على منطق "الرأسمالية العرقية Racial Capitalism" التي تخفي التمييز العرقي خلف مسميات تقنية مثل المهارات أو بلد المنشأ (Bird & Schmid, 2025). فسياسات الاندماج، تعمل أداة لمراقبة وصيانة الحدود الاجتماعية والرمزية، حيث يتم تعريف "المجتمع" من خلال ما يستبعده؛ أي عبر تحديد أولئك الذين لم يندمجوا فيه بعد، مثل المهاجرين الذين يصنفون دائما بأنهم "خارج" هذا المجتمع الحديث والعلماني والمستنير، رغم وجودهم المادي داخله. وهذه ليست وسيلة لضم المهاجرين، بل آلية لترسيخ الفوارق الرمزية والحدود الثقافية عبر تصوير المهاجر كعنصر "غريب" يحتاج دائما إلى عملية "تطهير" أو "إصلاح" ثقافي ليكون جزءا من "المجتمع المتخيل" (Schinkel, 2017).

ب- إدارة الحدود

تحوّل الممارسة الإدارية النصوص القانونية إلى نظام نشط لتشكيل الحدود. فالوثائق والسجلات الرسمية المتعلقة بالمهاجرين، من قبيل تصاريح الإقامة وملفات اللجوء وبيانات التسجيل المدني، لا تثبّت الوضع القانوني فحسب، بل تُسهم في ترسيخ هويات إثنية وعرقية تتحول تدريجيّا إلى علامات اجتماعية ملازمة للفرد حتى حين يتغير وضعه القانوني. ذلك أن سياسات الاندماج تنتج "المجموعات الإثنية" بوصفها

وحدات إدارية وإحصائية قبل أن تعكسها في الواقع الاجتماعي، لأن الدولة تضطر، بحكم حاجتها إلى المراقبة والتتبع، إلى بناء تصنيفات رسمية لمتابعة "مؤشرات الاندماج"، فتمنح بذلك هذه الهويات حياة مستقلة داخل سجلات الدولة لتسهيل إدارتها (Schinkel, 2018).

كما يسهم موظفو الإدارات المرتبطة بشؤون المهاجرين في تكريس هذه الحدود. إذ يضطلع ما أسماه ليبسكي (Lipsky, 1980) بـ "بيروقراطيو مستوى الشارع" (street-level bureaucrats)، من ضباط الهجرة وموظفي الخدمات الاجتماعية، والتسجيل الإداري، بدور صنّاع القرار الفعليين على المستوى الميداني في ممارستهم اليومية، إذ يمارسون سلطة تقديرية واسعة في تفسير السياسات وتطبيقها. وفي ظروف العمل الصعبة، يميل هؤلاء الموظفون إلى تبنّي أحكام نمطية مسبقة تجاه المجموعات الإثنية، مما يحوّل التحيز الضمني إلى ممارسة إدارية متكررة تعيد إنتاج الحدود على المستوى المحلي بمعزل عن النصوص المكتوبة. فتنشأ وصمتان متداخلتان: وصمة "الأجنبي" في وثائق الإقامة، ووصمة "غير المندمج" في ملفات متابعة الاندماج، وهما وصمتان تتفاعلان في تحديد موقع المهاجر في التراتبية الرمزية لمجتمع الاستقبال بصرف النظر عن مساره الفعلي في الحياة الاجتماعية.

ج– إعادة الإنتاج الاجتماعي للحدود

تكشف العديد من المؤشرات الإمبريقية عن عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للحدود، وهي تظهر كيف تتفاعل الآليات الثلاث في الواقع الاجتماعي اليومي للمهاجرين. ويعدّ التمييز في سوق العمل أبرز هذه المؤشرات، بوصفه مؤشر على انتقال الحدود من النص القانوني إلى الواقع اليومي المعيش؛ فقد كشفت دراسة أراي وبورسيل ونيكبي (Arai et al., 2016) وجود تمييز عرقي بسوق العمل السويدي يتشكّل بحسب الأصل تجاه أصحاب الأسماء العربية، الذين يواجهون تمييزا مؤسساتيا، حيث يواجه كل من الرجال والنساء ذوي الأسماء العربية تمييزا كبيرا عند تساويهم في المؤهلات، مع أصحاب الأسماء السويدية. كما أظهرت دراسة فالنتينا دي ستاسيو ومارغريتا دي فريس (Di Stasio & de Vries, 2024) التي شملت عدة أسواق عمل أوروبية، أن المسلمين يواجهون تمييزا واضحا عند التقدم للوظائف في أسواق العمل الأوروبية مقارنة بمجموعات الأغلبية، حتى مع تساوي المؤهلات. وبحسب نتائج الدراسة، يحتاج المتقدم المسلم إلى إرسال طلبات إضافية بنسبة تتراوح بين 50% إلى 60% مقارنة بالمتقدمين من غير ذوي الخلفية المهاجرة للحصول على نفس العدد من الردود الإيجابية، مما يؤكد أن الهوية الإسلامية بحد ذاتها تشكل عائقاً كبيراً أمام الحصول على فرص متكافئة في التوظيف.

ولعل هذا ما يدفع بعض المهاجرين إلى اعتماد استراتيجيات معينة للتخلص من العقبات التي تحول دون تمكنهم من الولوج إلى سوق العمل، على قدم المساواة مع المواطنين "الأصليين"، مثل تغيير الاسم بوصفه شكلا من أشكال التفاوض على الحدود وتجليا ملموسا لفاعلية المهاجر في مواجهة شروط الاندماج؛ وقد بيّنت دراسة أراي وتورسي (Arai & Thoursie, 2009) أن تغيير الاسم إلى اسم ذي إيقاع محلي، يفضي إلى ارتفاع ملحوظ في الدخل، من دون تحسّن مسبق في الكفاءة، وهو ما يشير إلى أن الفارق لا يفهم إلا بوصفه أثرا لتمييز قائم. يوظَّف هذا التغيير حسب بورسيل (Bursell, 2012) بوصفه استراتيجية للتمويه الإثني في الفضاء العام مع الحفاظ على الهوية الإثنية في الفضاء الخاص. وهو ما يجعل حدود الانتماء ساحة للتفاوض المستمر بين ما تفرضه الدولة من تصنيفات وما يسعى إليه الفاعلون الاجتماعيون من أشكال العبور الرمزي أو إعادة تعريف الذات (Scuzzarello & Moroşanu, 2023). وينطبق نفس الأمر على الجنسية، "حيث ان المهاجرون بلجوئهم إلى "التجنيس" يعبرون عن إرادتهم في الاندماج بمجتمع الاستقبال، وبإبقائهم على جنسياتهم الأصلية يعبرون عن على تمسكهم بثقافاتهم المتميزة، وبأصولهم وحقوقهم ببلدان الأصول"(محمد حيتومي، 2023، ص 256). كما يظهر التصنيف الذاتي أن المهاجر لا يتلقى الحدود بشكل سلبي، بل يشارك أحيانا في إعادة إنتاجها حين يصنّف نفسه في استمارات إدارية وفق فئات مسبقة التحديد. وتكتمل مظاهر العنف والتمييز هذه المنظومة بوصفها الآلية الأكثر قسرية في إعادة رسم الحدود وتذكير الجماعات الموصومة بموقعها في التراتبية الرمزية السائدة، وهو ما وصفه أومي ووينانت (Omi & Winant, 2014) بأشكال المشاريع العرقية القسرية التي تثبّت الحدود وتجعل اختراقها أكثر صعوبة.

كما يمثل المجال السكني أداة أساسية لإعادة إنتاج الحدود الإثنية عبر المجالات الجغرافية التي يقضي فيها المهاجرون معظم أوقاتهم. وهو لا يعكس هذه الحدود فحسب، بل يسهم في تثبيتها واستمرارها، بوصفه أحد أهم المواقع التي تترجم فيها الحدود إلى توزيع مكاني ملموس، (Musterd & Van Kempen, 2009). غير أن الأمر لا يقتصر على وصف التمركز الإثني بوصفه نتيجة اجتماعية، بل بوصفه أيضًا آلية لإعادة إنتاج الفوارق عبر المدرسة، والخدمات، وشبكات الجوار.

وبالتالي يتضح، أن الحدود الإثنية التي تُشكّلها سياسات الهجرة ليست ظاهرة لحظية تنتهي بانتهاء الإجراءات التشريعية والإدارية، بل هي عملية متجددة، تتداخل فيها الآليات التي تسهم في تشكيلها وإعادة إنتاجها باستمرار. وهي مع ذلك، لا تتجه دائما نحو الانغلاق الكامل؛ إذ قد تنجح بعض الجماعات في عبورها أو تخفيف حدتها عبر ما يُسميه ألبا وني (Alba & Nee, 2009) "إزاحة الحدود" أو "طمسها"، بينما تظل جماعات أخرى محاصرة فيها حينما تكون علامات الحدود بارزة، كالسمات الظاهرة أو الانتماء الديني في بعض الأحيان، وهو ما يفضي إلى "حدود مركّبة" أكثر مقاومة للتغيير.

خاتمة:

إن الحدود العرقية والإثنية في سياق الهجرة الدولية المعاصرة باتت أكثر خضوعا للسلطة المركزية التي ترسم خطوطها العريضة عبر سياسات الهجرة والاندماج التي، وإن بدت في ظاهرها كونية ومحايدة، إلاّ أنها تعمل كأداة لتشكيل ومراقبة هذه الحدود والمساهمة في إعادة إنتاجها. وذلك عبر ثلاث مستويات متداخلة: المستوى التشريعي الذي يمنح الفرز العرقي غطاءً قانونياً ورمزيا يبدوا "محايدا". والمستوى الإداري الذي يحول النصوص القانونية إلى ممارسات بيروقراطية تلاحق المهاجر في كافة تفاصيل حياته. ثم المستوى الاجتماعي، الذي ينقل هذا التمايز إلى تفاصيل الحياة اليومية للأفراد. غير أن هذه الحدود ليست قدرا نهائيا؛ فمقابل الحدود العرقية والإثنية "القسرية" التي تفرضها المؤسسات، تبرز قدرة الفرد/المهاجر بوصفه فاعلا في التغير الاجتماعي عبر استراتيجيات مستمرة للالتفاف، والتفاوض على الحدود، أو حتى تجاوزها أحيانا. وهو ما يحول مفهوم "الاندماج" من كونه مسارا خطيا، إلى كونه ساحة صراع رمزي ومادي مستمر على "الاعتراف" وشروط المواطنة والانتماء.

وقد اتضح أن الإطار النظري المقترح الذي يجمع بين المقاربة البنائية–التفاوضية للحدود الإثنية التي أرسى دعائمها بارث وطوّرها ويمر، ونظرية التشكّل العرقي لأومي ووينانت، ومسارات التحوّل الإثني عبر الأجيال عند ألبا وني، يتيح بناء فهم أكثر وضوحا لعمليات إنتاج الحدود، مما يمكن أن تسمح به أيّ من هذه المقاربات منفردة. وذلك من خلال ربط المستويات الثلاث لتشكل الحدود وإعادة بناءها، في نسق تحليلي واحد، يكشف كيف تتشابك البنى التشريعية بالممارسات الإدارية والحياة اليومية للأفراد في عملية إنتاج حدود تبدو طبيعية أو ضرورية، في حين أنها في جوهرها منتجات سياسية قابلة للمساءلة والتغيير. وهو ما يسهم في تجاوز الثنائية التقليدية في دراسات الهجرة المتمثلة في النظرة البنيوية التي تختزل المهاجر في موضوع السلطة، والنظرة الوكالاتية التي تبالغ في تقدير إمكانيته على المقاومة.

كما تبين أن مكافحة التمييز والعنصرية لا يمكن أن يتحقق فقط عبر حضره وسنّ قوانين المساواة، بل ينبغي العمل على مستوى المنظومات التصنيفية الضمنية التي تنتجها سياسات الاندماج نفسها. فما دام أن خطاب الاندماج يقدم المهاجر بوصفه كيانا ناقصا ثقافيا، فإن الحدود ستظل تعيد إنتاج نفسها بصرف النظر عن النصوص التشريعية المعلنة. ومن ثمة، فإن أي سياسة اندماج حقيقية تستلزم، قبل كل شيء، مراجعة الخطاب الذي تقوم عليه والتصورات التي تكرّسها عن المهاجر والمواطنة والانتماء. ذلك في أفق بناء مجتمعات استقبال أكثر قدرة على مواجهة التناقض القائم بين خطابها الحقوقي المعلن وممارساتها التصنيفية الضمنية.

المراجع والمصادر:

- أعسو، خ. (2017). الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912–1974): أي موقع للشباب؟ عمران، 6(22)، 93–115.
- حيتومي، م. (2023). الهجرة والتغير الاجتماعي. مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة.
- عماد، ع. ا. (2017). سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء. مركز دراسات الوحدة العربية.
- هول، س. (2008). حول الهوية الثقافية (ب. طبر، مترجم). إضافات، (2)، 137–174.
- Abdelhady, D. (2025). The Rightward Shift: Transformation of Global Migration Policy and Discourse. *Nordic Journal of Migration Research*, *15*(1). https://doi.org/10.33134/njmr.1029
- Alba, R. D., & Nee, Victor. (2009). *Remaking the American Mainstream : Assimilation and Contemporary Immigration*. 384.
- Arai, M., Bursell, M., & Nekby, L. (2016). The Reverse Gender Gap in Ethnic Discrimination: Employer Stereotypes of Men and Women with Arabic Names,. *International Migration Review*, *50*(2), 385–412. https://doi.org/10.1111/imre.12170
- Arai, M., & Thoursie, P. S. (2009). Renouncing personal names: An empirical examination of Surname change and earnings. *Journal of Labor Economics*, *27*(1), 127–147. https://doi.org/10.1086/593964
- Axelsen, J. E. (2024). The cordon sanitaire: a social norm-based model. *Journal of Elections, Public Opinion and Parties*, *34*(2), 277–297. https://doi.org/10.1080/17457289.2023.2168272
- Barth, Fredrik. (1969). *Ethnic groups and boundaries : the social organization of culture difference*. 153.
- Bird, G., & Schmid, D. (2025). Who is Disposable? The Making and Re-Making of the "Bad" Migrant at Europe's Borders. *Journal of Race, Ethnicity, and Politics*, 1–22. https://doi.org/10.1017/rep.2025.10023
- Brettell, C. B., & Sargent, C. F. (2006). Introduction: Migration, identity, and citizenship: Anthropological perspectives. *American Behavioral Scientist*, *50*(1), 3–8. https://doi.org/10.1177/0002764206289666
- Brubaker, R. (1992). Citizenship and Nationhood in France and Germany. *Citizenship and Nationhood in France and Germany*. https://doi.org/10.4159/9780674028944
- Bursell, M. (2012). Name change and destigmatization among Middle Eastern immigrants in Sweden. *Ethnic and Racial Studies*, *35*(3), 471–487. https://doi.org/10.1080/01419870.2011.589522

- Castles, S. (2004). Why migration policies fail. *Ethnic and Racial Studies*, *27*(2), 205–227. https://doi.org/10.1080/0141987042000177306
- Di Stasio, V., & de Vries, A. M. (2024). Same religion, different treatment. The role of origin country characteristics in employers' decisions to hire Muslims. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, *50*(10), 2444–2467. https://doi.org/10.1080/1369183X.2023.2286212
- Dodevska, I. (2024). The production of "evidence" for migrant integration policy in the European Union. *Migration Studies*, *12*(4). https://doi.org/10.1093/migration/mnae032
- FitzGerald, David., & Cook-Martín, David. (2014). *Culling the masses : the democratic origins of racist immigration policy in the Americas*. Harvard University Press.
- Geertz, C. (1963). The integrative revolution: Primordial sentiments and civil politics in the new states. In C. Geertz (Ed.), *Old societies and new states* (pp. 105–157).
- Goodman, S. W., & Wright, M. (2015). Does Mandatory Integration Matter? Effects of Civic Requirements on Immigrant Socio-economic and Political Outcomes. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, *41*(12), 1885–1908. https://doi.org/10.1080/1369183X.2015.1042434
- Joppke, C. (2007). Transformation of Immigrant Integration: Civic Integration and Antidiscrimination in the Netherlands, France, and Germany. *World Politics*, *59*(2), 243–273.
- Joppke, C. (2010). *Citizenship and Immigration (PIMS - Polity Immigration and Society series)*. 200. http://www.amazon.co.uk/Citizenship-Immigration-PIMS-Polity-Society/dp/0745642357
- Koopmans, Ruud. (2005). *Contested citizenship : immigration and cultural diversity in Europe*. University of Minnesota Press.
- Lamont, M., & Molnár, V. (2002). The study of boundaries in the social sciences. *Annual Review of Sociology*, *28*(Volume 28, 2002), 167–195. https://doi.org/10.1146/annurev.soc.28.110601.141107
- Lipsky, Michael. (1980). *Street-level bureaucracy : dilemmas of the individual in public services*. 244.
- Marshall, Gordon., & Barthel-Bouchier, D. L. . (1994). *The concise Oxford dictionary of sociology*. Oxford University Press.

https://books.google.com/books/about/The_Concise_Oxford_Dictionary_of_Sociolo.html?hl=fr&id=FQJlQgAACAAJ

- Mudde, C. (2007). Populist radical right parties in Europe. In *Populist Radical Right Parties in Europe*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511492037
- Musterd, S., & Van Kempen, R. (2009). SEGREGATION AND HOUSING OF MINORITY ETHNIC GROUPS IN WESTERN EUROPEAN CITIES. *Tijdschrift Voor Economische En Sociale Geografie*, *100*(4), 559–566. https://doi.org/10.1111/j.1467-9663.2009.00558.x
- Omi, M., & Winant, H. (2014). Racial formation in the United States: Third edition. *Racial Formation in the United States: Third Edition*, 1–329. https://doi.org/10.4324/9780203076804/RACIAL-FORMATION-UNITED-STATES-MICHAEL-OMI-HOWARD-WINANT/RIGHTS-AND-PERMISSIONS
- Parrillo, V. N. . (2016). *Understanding race and ethnic relations*. Pearson.
- Ratcliffe, P. (2014). Ethnic group. *Sociopedia*. https://doi.org/10.1177/205684601421
- Schinkel, W. (2017). Imagined societies: A critique of immigrant integration in Western Europe. In *Imagined Societies: A Critique of Immigrant Integration in Western Europe*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781316424230
- Schinkel, W. (2018). Against "immigrant integration": for an end to neocolonial knowledge production. *Comparative Migration Studies*, *6*(1). https://doi.org/10.1186/s40878-018-0095-1
- Shils, E. (1957). Primordial, Personal, Sacred and Civil Ties: Some Particular Observations on the Relationships of Sociological Research and Theory. *The British Journal of Sociology*, *8*(2), 130. https://doi.org/10.2307/587365
- Weber, M. (1978). Economy and Society. An Outline of Interpretative Sociology. Berkeley: In *Economy and Society. An Outline of Interpretative Sociology. Berkeley:*
- Wimmer, A. (2008a). Elementary strategies of ethnic boundary making. *Ethnic and Racial Studies*, *31*(6), 1025–1055. https://doi.org/10.1080/01419870801905612

- Wimmer, A. (2008b). The making and unmaking of ethnic boundaries: A multilevel process theory. *American Journal of Sociology*, *113*(4), 970–1022. https://doi.org/10.1086/522803
- Wimmer, A. (2013). Introduction – Ethnic Boundary Making: Institutions, Power, Networks. *Ethnic Boundary Making: Institutions, Power, Networks*, 1–15.